


الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق

# دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب

# دراسات تاريخية

مجلة علمية فصلية محكمة

«تعنى بتاريخ العرب»

تصدر عن لجنة كتابة تاريخ العرب – جامعة دمشق

السنة الثانية والثلاثون /العددان/ ١٢٥-١٢٦-/ كانون الثاني- حزيران

١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤


| الاشتراكات | للأفراد | للمؤسسات | للطلاب |
|---|---|---|---|
| في القطر العربي السوري | (٢٠٠) ل.س | (٤٠٠) ل.س | (١٠٠) ل.س |
| في الأقطار العربية | (٢٠) دولار أمريكي | (٤٠) دولار أمريكي | |
| في البلاد الأجنبية | (٣٠) دولار أمريكي | (٦٠) دولار أمريكي | |

يمكن الاشتراك بمجموعات الأعداد الصادرة بالبدل نفسه لكل عام، ويتم تسديد بدل الاشتراك بشيك إلى لجنة كتابة تاريخ العرب، أو بتحويل المبلغ إلى حساب جامعة دمشق في مصرف سورية المركزي رقم ٣٣٢٣ / ٢٣.


المراسلات: لجنة كتابة تاريخ العرب – مجلة دراسات تاريخية – جامعة دمشق

المكاتب: جامعة دمشق – هاتف /٢١٢٤٤٦١/ فاكس /٢١٢٤٤٦١/

# نظام الإمامة في عُمان بين عامي
# ١٩١٣ - ١٩٢٠م

## بحث في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

الدكتور مؤيد باسم حمزة

# نظام الإمامة في عُمان بين عامي ١٩١٣ – ١٩٢٠م

# بحث في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

**الدكتور مؤيد باسم حمزة**

**مخطط البحث**

## التمهيد:

منذ توقيع معاهدة الحماية بين سلطنة عمان وحكومة الهند البريطانية عام ١٨٩١م تحولت العلاقة بين الجانبين إلى حكم غير مباشر من قبل بريطانيا لعمان عبر الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، فتم منع تجارة الرقيق وتجارة السلاح. وتحت ذريعة مقاومة التجارتين تم تضييق الخناق على القبائل العمانية وتدمير كثير من سفنها التجارية. في المقابل تم منح الرعايا البريطانيين مزيداً من الحرية والمميزات القضائية والتجارية.

أدت تلك الإجراءات إلى تجمع القبائل العمانية ومعظمها من القبائل الإباضية، وانتخاب إمام من بينهم عام ١٩١٣م ، وتشكلت حكومة محلية داخل عمان، فنقضت معظم القبائل بيعتها للسلطان، وأنشأت قوة عسكرية استطاعت أن تستولي بها على معظم المناطق العمانية عدا بعض الموانئ المهمة مثل مسقط ومطرح.

تدخلت بريطانيا إلى جانب السلطان فيصل بن تركي، ثم إلى جانب ابنه تيمور بن فيصل بالدعم المادي والعسكري، ثم دخلت بوساطة بين الإمام والسلطان، وعقدت لقاءات عدة بين الجانبين أسفرت عن توقيع اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م. وبموجب تلك الاتفاقية انقسمت عمان إلى دولتين: الداخل تحت حكم الإمام، والساحل تحت حكم السلطان وعاصمتها مسقط.

يهدف هذا البحث إلى دراسة عودة نظام الإمامة(١) في عمان وظهوره كقوة منافسة للسلطان العماني ومناوئة للنفوذ البريطاني في المنطقة، ومحاولة تلمس الأسباب التي أدت إلى نجاحه كقوة داخلية استطاعت أن تستقطب عدداً كبيراً من القبائل العمانية وذلك في العقد الرابع من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي، ثم تتبع مراحل نزاع الإمامة مع السلطان العماني حتى توقيع اتفاقية السيب(٢) عام ١٩٢٠م بين السلطنة العمانية والإمامة الإباضية(٣) بوساطة

بريطانية. الجديد الذي تضيفه هذه الدراسة أنها تعتمد على وثائق عربية وإنجليزية جديدة من أرشيف وزارة الهند في لندن، إضافة إلى عدد من المصادر العربية والأجنبية الأخرى.

**المقدمة:**

## نظام الإمامة في عمان:

يعود نظام الإمامة في عمان إلى القرن الثاني الهجري، القرن الثامن الميلادي، حيث أنشأ الإباضيون هذا النظام هناك، وعادة ما يُختار الإمام عن طريق الانتخاب من بين أهل الديانة والصلاح. وكان انتخاب الإمام في عمان مستمراً حتى النصف الأول من القرن السادس الهجري، النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي، ثم تلا تلك القرون فترة انقطاع وظل منصب الإمام شاغراً فترات زمنية غير متعاقبة حتى عام ١٦٢٤م، عندما تم اختيار ناصر بن مرشد اليعربي[٤] إماماً، وظل الأئمة في عمان يُختارون من هذه القبيلة ما يزيد على قرن من الزمان، وبالتحديد حتى قيام دولة آلبوسعيد عام ١٧٤١م[٥].

عندما قامت الدولة البوسعيدية في عمان عام ١٧٤١م ضعف أمر الإمامة ولم يهتم من تولى عرش السلطنة من هذه الأسرة باتخاذ لقب إمام إلا في عهد أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في الفترة ما بين عامي ١٧٤١ – ١٧٨٣م، وفي عهد ابنه سعيد بن أحمد الذي تولى الحكم من بعده بين عامي ١٧٨٣ – ١٨٠٣م، وبوفاة هذه الأخير لم يسع أي سلطان من البوسعيديين ممن توارثوا السلطة إلى اتخاذ لقب إمام، ولم يحاول أي منهم أن يظفر بتأييد ديني له[٦].

في عام ١٨٦٧م استولى عزان بن قيس البوسعيدي على الحكم في عمان بعد ثورة القبائل العمانية، وأعلن نفسه إماماً على عمان، واصطبغت فترة حكمه التي استمرت

حتى عام ١٨٧١م بالصبغة الإسلامية الإباضية. إلا أن حكومة الهند الشرقية البريطانية عملت على إسقاطه[٧]. ومنذ ذلك التاريخ لم تجر محاولة لإعادة نظام الإمامة إلا عندما قامت ثورة القبائل الإباضية عام ١٩١٣م .

## ١. أسباب ثورة القبائل الإباضية:

ازدادت الهيمنة البريطانية على حكومة مسقط منذ توقيع اتفاقية الصداقة والتجارة بين عمان وبريطانيا عام ١٨٩١م، وخضع السلطان العماني فيصل بن تركي للنفوذ البريطاني[٨]، ما أدى إلى استياء كثير من القبائل العمانية التي رأت أن السلطان تعاون مع حكومة الهند البريطانية فيما يتعارض مع مصالح الشعب العماني. ويمكن هنا إجمال الأسباب التي أدت إلى ثورة القبائل العمانية وقيام نظام الإمامة الإباضية:

١. إن كثيراً من الإباضيين لم يتقبلوا نظام الحكم في السلطنة القائم على الوراثة، وليس الانتخاب، وهذا ما يتعارض مع الإسلام حسب رأيهم[٩].

٢. أثار خضوع السلطان العماني فيصل بن تركي للحكومة البريطانية، فيما طلبته منه فيما يتعلق بمكافحة تجارتي الأسلحة والرقيق غضب هذه القبائل، لاسيما بعد أن أدى ذلك إلى التضييق على تجارتهم وتدمير سفنهم.

٣ تزايد استغلال بريطانيا لموارد عمان الداخلية، لاسيما بعد أن التزم السلطان فيصل ابن تركي بمنح إحدى الشركات البريطانية امتيازاً للبحث عن الأسفنج في مياه عمان الإقليمية، وقد عدّ الإباضيون عمل هذه الشركة منافساً لهم في كسب قوتهم من البحر.

٤. انتشار الجمعيات التبشيرية في عمان، وتشجيع السلطان فيصل بن تركي لهم، لاسيما المبشرين الأمريكيين الذين وجدوا في عمان مرتعاً خصباً لنشر المسيحية .

٥. أخذ علماء الإباضية في عمان على السلطان فيصل بن تركي أنه لم يتمسك بتعاليم الإسلام، وبما يمليه عليه المذهب الإباضي.[١٠]

تؤكد بعض المصادر البريطانية[١١] هذه الأسباب، وتذكر بأن طبيعة الحكم السلطاني كانت فاسدة لدرجة كبيرة، وكانت تصرفات السلطان الشخصية في إدارة شؤون السلطنة هي السمة التي ميزت السياسة العمانية آنذاك، وهذا ما عدّهُ الإباضيون نوعاً من أنواع الفساد الإداري.

إزاء هذه المخالفات رأى الإباضيون أن الالتفاف حول علمائهم، والعمل على إعادة الإمامة من جديد هو المخرج الوحيد لإنقاذ الأمة. لذا اجتمع أربعة عشر عالماً ورئيس قبيلة، وأصبح نور الدين عبد الله السالمي[١٢] موجهاً لهم، واتفقوا على إنشاء تجمع باسم حركة النهضة العمانية[١٣] من أجل العمل على إقامة دولة إمامية إباضية يحكمها إمام ينتخبونه من بينهم .

وجّهَ الإباضيون على لسان الشيخ عبد الله السالمي الذي تربطه بالسلطان علاقة وثيقة تحذيراً إلى السلطان فيصل بأن يغير مواقفه وسياسته تجاه البريطانيين، إلا أن السلطان تجاهل هذا التحذير [١٤].

من هنا نجد أن السالمي قام بعد ذلك بجولة داخل عُمان من أجل الاتصال بزعماء القبائل العمانية وتهيئتهم للثورة، واستطاع إقناع الشيخ حمير بن ناصر النبهاني[١٥] زعيم القبائل الغافرية [١٦] بالانضمام للثائرين على السلطان العماني. ويُعد انضمام هذا الزعيم دعماً كبيراً لزعماء الثورة، لأن القبائل الغافرية لم تقم بدور يذكر خلال قيام الإمامة في عمان ١٨٦٨م، على يد عزان بن قيس. وهذا أحد الأسباب التي أدت إلى سقوط إمامته عام ١٨٧١م.

ولم يقف هؤلاء الزعماء عند هذا الحد فقد اتجهوا لضم الزعيم الهناوي القوي عيسى ابن صالح الحارثي[١٧] الذي يحظى بنفوذ قوي بين القبائل الهناوية، فتردد هذا الشيخ

في بادئ الأمر إلا أنه لم يلبث أن أعلن دعمه للإمامة، لسخطه على السلطان بسبب إنشائه مخزناً لجمع الأسلحة تحت مراقبة حكومة الهند الشرقية البريطانية، وهذا ما دعا الشيخ عيسى الحارثي إلى إرسال رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى السلطان العماني[١٨].

هذا وقد حاول السلطان فيصل بن تركي تهدئة الثائرين فأعلن تنصيب نفسه إماماً على المذهب الإباضي، إضافة إلى مركزه سلطاناً على عمان، من أجل أن يحظى بدعم كافة القبائل. كما عمل على جمع بعض العلماء الإباضيين، وشجعهم على البحث والتأليف في تاريخ الإباضية وأحكامها، إلا أنه فشل في ذلك[١٩].

## ٢. إعلان الثورة وانتخاب سالم بن راشد الخروصي إماماً:

بعد أن نجح زعماء الثورة في ربط القبائل الغافرية والهناوية مع بعضها في مواجهة السلطان العماني اجتمعوا في مدينة تنوف[٢٠] بزعامة كل من عبد الله السالمي وحمير النبهاني وعلماء آخرين، وقررا انتخاب واحد من علماء الإباضية إماماً لعمان، فوقع الاختيار على سالم بن راشد الخروصي[٢١]، إلا أنه حاول الاعتذار وقال: "إنه جاء لإعطاء البيعة لا لأخذها". إلا أنه في نهاية المطاف قَبِلَ هذه الثقة التي منحت له، فتمت مبايعته في مسجد الشريعة في مدينة تنوف، وقد بايعه العلماء ثم رؤساء القبائل. وحسب التقاليد الإباضية فإنه ليس من حق من وقع عليه الاختيار لتولي منصب الإمامة أن يرفضها، لأن ذلك يعني رفض الثقة التي منحت له من قبل العلماء والأعيان، لاسيما وأن ذلك ربما يؤدي إلى انقسام الإباضيين. [٢٢]

قام أحد العلماء الإباضيين بقراءة البيعة، وإعلان التدابير اللاحقة التي ستتخذها الإمامة لممارسة مهامها، وأعلنت مدينة نزوى [٢٣] عاصمة للإمامة، وكان ذلك في شهر أيار ١٩١٣م [٢٤].

ويجد الباحث هنا أن أنه لم ينتخب أحد من أسرة البوسعيد كما حدث في عام ١٨٦٨ م حينما انتخب الإباضيون عزان بن قيس إماماً لهم، الأمر الذي يُبين مدى سخط القبائل الإباضية على البوسعيديين. إضافة إلى أن انضمام القبائل الغافرية إلى هذه الثورة كان له أثر في هذا الاختيار.

ولم يلبث الإمام الخروصي أن بعث برسالة إلى السلطان العماني يخبره بقيام الإمامة ويطلب منه إنهاء النفوذ البريطاني، وتطبيق الشريعة الإسلامية في سائر البلاد، كما بعث برسائل متعددة إلى زعماء القبائل العمانية، يدعوهم فيها إلى الانضمام إلى الإمامة الجديدة للدفاع عن الحق والقيام بواجب الجهاد، لأن ذلك هو أقل ما يمكن تقديمه نصرة للحق، حسب رؤية الخروصي. فأجابه معظم الزعماء ومنحوه بيعتهم. وفي زمن قصير أعلنت معظم المدن الرئيسية في الداخل ولاءها للإمامة. وهذا يعني أن بعضاً من المدن بقيت على ولائها للسلطان العماني [٢٥]

## - الموقف البريطاني من الثورة:

أدرك الرائد نوكس (Knox) الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط الخطر الذي يهدد نفوذ دولته في عمان بسبب هذا الوضع، الأمر الذي دفعه إلى توجيه تحذير إلى زعماء الإمامة من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح[٢٦]، وقال: "إن حكومته لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء عمل كهذا"، وهذا يعني تدخل الحكومة البريطانية بشكل مباشر في الدفاع عن السلطان. ولم يتأخر رد الخروصي كثيراً على المسؤول البريطاني، إذ حذره من التدخل في شؤون عمان أو الاعتداء على الإمامة الإباضية[٢٧]. وبرّر في رده قيام الإمامة بأنه نتيجة لخروج السلطان فيصل بن تركي عن التعاليم الإسلامية، وهذا ما دعا العلماء الإباضيين إلى عزله، وذكر أن العمانيين اعتادوا أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، وقال للممثل البريطاني: "وأنتم تعلمون أن أمر عمان إلى علمائها من قديم الزمان وأن كل ملك خالف العلماء فهو (خليع) عن الدولة

منبوذ عن أمر المسلمين، لا تَصَرُّفَ له في دولته ولا نفاذَ لحكمه، وأن فيصلاً قد قام عليه العلماء مراراً بعد خلعه وعزله، فأبى أن يعتزل، وأنه قعد هذه المرة الماضية بسبيل الغلبة والقهر والمسلمون لم يرضو سلطته ولا أفعاله، وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين، ويلزمكم أن لا تعتدوا علينا ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه". [٢٨]

ولم يلبث أن وصل إلى مسقط الميجر مورفي (Murphy) من دائرة المخابرات البريطانية في بوشهر [٢٩] ليدرس ما يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية في حال هجوم الثوار على مسقط ومطرح. وفي هذه الأثناء طلب السلطان فيصل بن تركي المساعدة رسمياً من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي[٣٠]، وفي شهر تموز عام ١٩١٣م بعثت حكومة الهند البريطانية خمسمائة جندي وعدداً من السفن، فنزلت هذه القوات في مطرح، وقامت الحامية العسكرية البريطانية في مسقط باحتلال بيت الفلج[٣١]، ودفعت حكومة الهند معونة مالية قدرت بـــ ٦٤ ألف روبية، وطلبت من السلطان فيصل أن يُنفقها في إعداد جيش يستطيع به مقاومة الثائرين، ويُظهرَ أن مسارعة البريطانيين إلى مساعدة السلطان تعود للخشية من عودة نشاط تهريب الأسلحة. [٣٢]

على الرغم من التدابير التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية لمؤازرة السلطان العماني إلا أن هذه الجهود لم تمنع قوات الإمامة من التقدم، فاستولت على نزوى وأخرجت والي السلطان وحاميته منها، واتخذها الثوار مقراً للإمامة. ثم تقدمت هذه القوات إلى أزكي[٣٣] واستطاعت اقتحامها، ثم استولت على وادي سمائل[٣٤]، وذلك في آب ١٩١٣م ، وكان لذلك الوادي أهمية عسكرية بالغة، فهو المنفذ الرئيسي بين الساحل والمنطقة الداخلية لعمان. ولهذا نجد أن سقوط منطقة سمائل بيد قوات الإمامة أدى إلى زعزعة مركز السلطان، فتراجعت قواته إلى مسقط ومطرح، ولم يعد السلطان إلا بمثابة شيخ لقرية صغيرة كما قال أحد المسؤولين البريطانيين[٣٥]، وأصبح

نفوذ السلطان العماني مقتصراً على مسقط ومطرح، وما عدا ذلك فهو خاضع لقوات الإمامة.

من هنا نجد أن السلطان فيصل بن تركي كتب رسائل عدة إلى القنصل البريطاني يطلب منه مضاعفة عدد القوات البريطانية للدفاع عن مسقط ومطرح، ومما جاء في إحدى هذه الرسائل قوله: (أريد من حضرتك تنزيل العساكر (هكذا) الذين يصلوا (هكذا) هذه الليلة في ميل الفست (اسم مركب) على بر مسقط أو مطرح من حدودنا لأجل حفاظة (هكذا) المكانيين عن العاصين من أهل عُمان وردعهم، ومكان تنزيلهم وجلوسهم يصير الخيار لأمير العساكر، هذا والسلام).[٣٦]

أدت الإجراءات التي اتخذها المسؤولون البريطانيون للدفاع عن مسقط إلى احتجاج الإمام الخروصي الذي كتب رسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط، جاء فيها: وقد بلغنا أن طائفة من عسكركم نزلت بحريم مسكد (هكذا) فما عرفنا وجه هذا الاعتراض بيننا وبين من نصب لنا الخصومة نرقب الجواب[٣٧]. ولم يلبث أن جاء الرد سريعاً من القنصل البريطاني فقال في رده: (إن عسكر البريطانية (هكذا) قد نزل لصيانة مسقط والمطرح (هكذا) على وفق التحذير المتضمن بإعلان حضرة سعادة السلطان تاريخه ٥ جمادى الآخر سنة ١٣١٣هـ [٣٨]، وبهذا سيتبين لكم أن أي هجوم منكم على مسقط أو المطرح بأي قصد كان سيستلزم المصادمة بينكم وبين دولتنا الفخيمة (هكذا) البريطانية، هذا والسلام).[٣٩]

في أيلول ١٩١٣م كتب الإمام الخروصي رسالة إلى نوكس، القنصل البريطاني في مسقط بيَّن فيها أسباب الثورة وقيام الإمامة، وخلع السلطان، وذكر فيها المخالفات التي وقع فيها والتي دعت إلى خلع طاعته، وأشار في رسالته إلى أن قوات الإمامة توقفت في وادي سمائل، ولم تتقدم نحو مسقط أو مطرح خشية من حدوث مواجهة عسكرية بين قوات الإمامة والقوات البريطانية، وطلب الخروصي من البريطانيين سحب

القوات البريطانية من عمان، وتعهد في المقابل بتامين سلامة الرعايا البريطانيين، والوفاء بحقوقهم، وحفظ أموالهم. وأشار إلى أن هناك رسائل مزورة باسمه قد ترد على المسؤولين البريطانيين يجب الحذر منها لأن هدفها تكدير العلاقة بين الجانبين[٤٠].

ولم يأت الجواب سريعاً من القنصل البريطاني في مسقط نظراً لوفاة السلطان فيصل ابن تركي في هذه الأثناء، وذلك في ٤ تشرين الأول ١٩١٣م ، وتولى ابنه تيمور[٤١] عرش السلطنة بتأييد من حكومة الهند البريطانية الذين عاملوه كوالده، لأنه التزم بما تعهد به. [٤٢]

## ٣. تطور الثورة في عهد السلطان تيمور:

عندما تولى تيمور بن فيصل السلطة، كانت البلاد تعيش أزمة داخلية خطيرة، فلا سلطة له إلا على بعض البلدان الساحلية. أما الأوضاع الاقتصادية فإن خزينة السلطنة تكاد تكون فارغة، ولا يتم تسديد رواتب الجنود بصفة مستمرة، ولذا كثيراً ما يلجأ أولئك الجنود إلى التهديد بالالتحاق بقوات الإمامة.

حاول السلطان الجديد في بداية أمره أن يعمل على تحسين الأوضاع المحيطة به، ولذا بادر إلى دعوة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي زعيم قبائل الحرث، الذي تربطه علاقة صداقة قديمة للدخول في حوار لعله أن يصل معه إلى تسوية ودية بصفته أحد زعماء الإمامة، وقد زار هذا الزعيم مسقط في شهر كانون الأول ١٩١٣م للتشاور، إلا أن المناقشات بين الجانبين لم تؤد إلى نتيجة تذكر. [٤٣]

أما الإمامة الإباضية فإنها فقدت في مستهل عام ١٩١٣ م واحداً من أبرز زعمائها، وهو الشيخ نور الدين عبد الله السالمي، الذي كان يتولى منصب "مدير شؤون الإمامة"، وهو لقب لم يكن معروفاً من قبل وقد انعكست وفاته على تشكيل القرار السياسي في الإمامة، وذلك في عام ١٩١٥ م فخلفه في منصبه الشيخ عامر بن خميس المالكي، بعد أن انتخبه علماء الإمامة [٤٤].

ومهما يكن من أمر فقد ازدادت وتيرة التأييد الشعبي للإمامة لاسيما بين القبائل التي تقطن منطقة الساحل. لذا لم تجد قواتها صعوبة في الاستيلاء على مدينتي بركا[٤٥] وقريات [٤٦]، ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور سوى مسقط ومطرح وصور[٤٧] وصحار [٤٨] وبعض الموانئ الصغيرة على ساحل الباطنة[٤٩]، وذلك في شهر نيسان ١٩١٤م. إلا أن الموقف البريطاني تجاه هذه الأحداث كان سريعاً وحازماً، إذ استطاعت الطردات البريطانية تدمير بعضٍ من قوات الإمامة، واضطرتها للخروج من بركا وقريات.[٥٠]

في هذه الأثناء أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى زيادة النشاط الألماني في شرق أفريقية، ووصلت الدعاية الألمانية إلى عمان عن طريق زنجبار، والتي توحي بأن النفوذ البريطاني في الخليج العربي قاب قوسين أو أدنى من الزوال. والواقع أنه على الرغم من انشغال بريطانيا بتلك الحرب إلا أنها لم تكن مستعدة للتفريط بنفوذها في تلك المنطقة الذي استمر أكثر من مئة عام. فأرسلت في شهر آب ١٩١٤م مجموعة أخرى من القوات الهندية للدفاع عن مسقط [٥١].

في الوقت نفسه عمل السلطان تيمور على إنهاك قوات الإمامة، فزاد من قيمة الضرائب الجمركية، وعمل على الحدِ من وصول المواد الغذائية إلى الداخل، إلا أن أثر هذه الإجراءات كان محدوداً في ذلك الوقت[٥٢].

لم تقف ألمانيا عند الدعاية فقط، بل أرسلت عدداً من عملائها إلى الإمامة في عمان، فاتصلوا بالإمام الخروصي، ووزعوا الهبات على القبائل لاستمالتها إلى جانبها، في عمان، فأصبحت الفرصة مواتية [٥٣] أمام أنصار الإمامة للإحاطة بالسلطان والقضاء على النفوذ البريطاني في المنطقة [٥٤].

كان السلطان تيمور بن فيصل مدركاً لعظم الخطر الذي أحدق به، لذا طلب من الشيخ سلطان بن راشد النعيمي شيخ قبيلة النعيم في منطقة البريمي [٥٥] أن يتوسط لدى

الإمام الخروصي لحل الخلافات القائمة بين الجانبين. فسعى النعيمي بهذه الوساطة التي لم تجد ممانعة من الإمام الخروصي، حيث بعث الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مندوباً عنه، فاجتمع هذا الأخير بمندوب السلطان، والقنصل البريطاني في بلدة السيب في شهر كانون الأول ١٩١٤م. إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن شيء يذكر، مما دفع بالسلطان إلى أن يطلب من البريطانيين تعزيز حاميتهم في مسقط للدفاع عنها في حال هجوم قوات الإمامة [٥٦].

في كانون الثاني ١٩١٥م شنت قوات الإمامة هجوماً واسعاً على مسقط، واشترك أكثر من (٣٠٠٠) مقاتل في هذا الهجوم، مقابل (٧٠٠) جندي من القوات الهندية المرابطة للدفاع عنها. تولى قيادة قوات الإمامة في الهجوم الإمام سالم الخروصي والشيخ عيسى الحارثي، ورغم كثرة أعداد جنود الإمامة إلا أنها ليست مدربة أو منظمة بخلاف القوات المدافعة. واستمر القتال طوال النهار، ونظراً لعدم وجود خطط عسكرية لدى قوات الإمامة فقد مُنيت تلك القوات بهزيمة قاسية، وقُتل عدد كبير من جنودها، وهذا ما اضطرها إلى الانسحاب [٥٧].

ويلاحظ هنا أن المساعدات البريطانية للسلطان كانت متنوعة، حيث وقفت بريطانية إلى جانبه مادياً ومعنوياً، أما الجانب العسكري فقد تكفلت حكومة الهند البريطانية بالدفاع عن مسقط والمدن الساحلية دون الدخول إلى مناطق نفوذ الإمامة لمهاجمتها في الداخل، ولعل ذلك راجع في تقدير الباحث إلى الأسباب التالية:

١. انشغال بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وعدم وجود قوات كافية للقيام بمثل ذلك العمل.

٢. عدم رغبة بريطانيا في الدخول في صراع مع القبائل العمانية في الداخل، كون معظم قوات بريطانيا في منطقة الخليج العربي كانت قوات بحرية .

٣. إنّ هجوم بريطانيا على الإمامة الإباضية سيدفع الأخيرة إلى إعلان الجهاد ضدها في المنطقة، وربما امتد أثر ذلك الجهاد إلى مسلمي الهند، ومناطق أخرى في العالم الإسلامي، والتي لبريطانيا نفوذ في أراضيها.

على الرغم من الهزيمة التي مُنيت بها قوات الإمامة إلا أنها ظلت تحيط بمناطق نفوذ السلطان من كل جانب، وأصبحت تهدد السلطان العماني في مسقط بين الفينة والأخرى ولم يكن بمقدور الحكومة البريطانية بسبب اشتراكها بالحرب العالمية الأولى الاستمرار بالدفاع عن السلطان [٥٨].

## ٤. بدء المفاوضات بين السلطنة والإمامة:

أوفدت الحكومة البريطانية اللورد هاردنج (Harding) نائب الملك في الهند إلى الخليج العربي، فقام بزيارة إلى مسقط والتقى بالسلطان تيمور بن فيصل وذلك في عام ١٩١٥م ، ونصح السلطان العماني بعقد السلام مع زعماء الإمامة الإباضية يتنازل بموجبه عن المناطق التي استولت عليها قوات الإمامة، وأخبره بكل وضوح أن الحكومة البريطانية لن تتمكن إلى أجل غير مسمى من تقديم ما يحتاج إليه من حماية، وأن الفرصة الآن مواتية لإجراء مفاوضات بين الجانبين[٥٩]. من أجل أن يقتنع السلطان تيمور بن فيصل بقبول المصالحة عقّب القنصل البريطاني في مسقط بذكر أهم الأسباب التي دعت حكومة بلاده إلى انتهاج هذه السياسة وهي:[٦٠]

١. أن قوات الإمامة تمتلك زمام القوة في عمان، وذلك لأنها تسيطر على حصن وادي سمائل .

٢. أنّ دعوة الإمام الخروصي إلى الجهاد ضد الحكومة البريطانية وحلفائها دعوة خطيرة جداً، لاسيما في ذلك الوقت الذي تعمل فيه على دفع شريف مكة لإعلان الجهاد ضد العثمانيين، وأن هذه الدعوة ستؤدي إلى وجود مصاعب عديدة ضد الوجود البريطاني في الهند وفي شبه الجزيرة العربية وفي شمال أفريقية .

٣. فشل سياسة استخدام الرشوة مع زعماء القبائل العمانية، وكان السلطان العماني قد اقترحها، وذلك لأن الحكومة البريطانية قد جرَّبت هذه السياسة وثبت فشلها في تحقيق المؤمل منها.

٤. أن السفن البريطانية لن تستطيع مساعدة السلطان العماني حينما يحتاج إلى المساعدة بسبب انشغالها بالحرب العالمية الأولى.

وبعد شرح هذه الأسباب اقتنع السلطان بعقد هدنة بينه وبين الإمامة.

استقبل زعماء الإمامة موافقة السلطان على مقترح هاردنج بفرح واغتباط، لأنهم رأوا أن ذلك يدل على ضعف السلطان، وبالتالي فإن حكمه أخذ بالانهيار. رغم ذلك فقد ساورهم الشك بنزاهة الوساطة البريطانية بين الجانبين [٦١] فكتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسائل إلى ثلاثة من زعماء الثورة وهم:

الإمام سالم بن راشد الخروصي

الشيخ عيسى بن صالح الحارثي

الشيخ حمير بن ناصر النبهاني

طلب منهم فيها إيضاح آرائهم بكل وضوح تجاه عقد مفاوضات صلح تهدف إلى تسوية تناسب الطرفين، وقد ردَّ الإمام بأن عليه أن يستشير شعبه، وعلماء الإمامة، وأنه دعاهم إلى عقد لقاء تشاوري حول هذه المسألة. أما الشيخ عيسى الحارثي فقد ردَّ بأسلوب ودي أظهر فيه الرغبة في فتح باب المفاوضات، أما الشيخ حمير بن ناصر النبهاني فقد اقترح في رده إرسال مبعوث مُسلم لمناقشة الأمر[٦٢].

وذكرت بعض المصادر البريطانية[٦٣] أن الإمامة الإباضية يمكن أن ترضى باتفاق هدنة مع السلطان العماني وفق شروطها التي بعثت بها إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، وهذه الشروط هي :

١. الاعتراف الكامل بالشريعة الإسلامية بحسب ما يطبقها الإمام في داخل عمان. وتطبيقها في مسقط دون محاباة لأحد .

٢. خروج القوات البريطانية من البلاد، ورفع الحصار البري عن الواردات إلى الداخل.

٣. تسوية وسداد كل المطالب المالية المستحقة لسكان الداخل.

٤. منع وتحريم استيراد الخمور، والكحول، والتبغ إلى مسقط، وتحريم استخدام هذه الأصناف تحريماً تاماً.

٥. يمكن اعتبار السلطان تيمور بن فيصل حاكماً لعمان، ولكن مسؤولية إدارة البلاد تكون بيد الإمام شخصياً، أو من خلال ممثل له في مسقط، وذلك وفق الشريعة الإسلامية.

٦. بما أن بعض القبائل العمانية في نزاع مع البعض الآخر، وحيث أن بعضاً من هذه القبائل تمتلك السلاح، والبعض الآخر لا يمتلكه، فمن الضروري حينئذ السماح للعمانيين بحرية شراء الأسلحة والذخائر.

وقد أُبلغ مبعوث الإمامة أن الحكومة البريطانية لا يمكن لها أن تقبل ما يلي:

١. أي مطلب يدعو إلى الإخلال بأي اتفاقية موقعة بينها وبين السلطنة العمانية التي يمثلها السلطان تيمور بن فيصل.

٢. أي شرط قد يسبب أضراراً لبريطانيا أو يعوق مصالحها التجارية مع عمان.

٣. أي نص يتعلق بالسماح بتداول السلاح والذخيرة [٦٤].

على الرغم من هذا الخلاف حول بعض المسائل إلا أنه في شهر آب ١٩١٥م أرسل زعماء الإمامة رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط طلبوا منه

الترتيب لعقد اجتماع مع الشيخ عيسى الحارثي بصفته ممثلاً للإمامة الإباضية وذلك بالسيب، في أقرب وقت ممكن. تم هذا اللقاء في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه، وجرى خلاله مناقشة مطالب الإمامة التي تدعو إلى اعتراف السلطان تيمور بنظام الإمامة الذي يطبق في الداخل، وأن تحل نظم الإمامة محل النظم المطبقة في السلطنة، وأن يلتزم السلطان بتعاليم الشريعة الإسلامية على المنهج الإباضي، وأن تلغى الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات الخاصة بمقاطعات الداخل، وأن تسوى المطالبات المالية بما يتفق مع مصلحة الرعايا المقيمين في الداخل، وأن يجري تحريم استيراد الخمور والدخان، وأن تلغى القيود المفروضة على تجارة السلاح، وأن يُسرِّح السلطان جيشه، وأن يطلق سراح الشيوخ المعتقلين في مسقط، وأن يُسلم السلطان اللاجئين إليه لإيقاع العقوبة التي يُقررها الإمام عليهم. فإذا ما وافق السلطان على ذلك فسيعترف زعماء الإمامة به حاكماً على مسقط وعمان، على أن يدير البلاد طبقاً لقواعد الشرع، وأن يتولى هذه الأمور بنفسه في مسقط أو عن طريق تعيين ممثل له هناك .(٦٥)

وتوصل الوكيل السياسي البريطاني إلى أن هذه المطالب قابلة للتنفيذ باستثناء مطلب أو مطلبين. أما من جانب السلطان العماني فقد طالب الإمامة بتسليمه حصون وقلاع منطقة سمائل(٦٦) لأهميتها الإستراتيجية، إلا أن ممثل الإمامة رفض هذا الأمر رفضاً قاطعاً، ورفض السلطان العماني مطالب الإمامة التي سبق ذكرها. كما رفض تسليم زعماء القبائل المتعاونين معه للإمامة. إزاء هذا الخلاف بين مطالب الجانبين لم يكتب لهذه المفاوضات النجاح أو أن يُحسم النزاع بين السلطان العماني والإمامة الإباضية لتباين وجهات النظر بين الجانبين (٦٧).

بدأت القبائل العمانية في الداخل بعد فشل هذه المفاوضات تعاني من الحصار الاقتصادي، وذلك بعد أن أمر السلطان العماني بإيعاز من المقيم البريطاني برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من الداخل، لاسيما التمور التي

رفعت الرسوم المفروضة عليها من ٥% إلى ٢٥%. أما الرمان فقد رُفعت الرسوم الجمركية المفروضة عليه من ٥% إلى ٥٠%، وكان لهذا القرار نتائج كبيرة على المدى البعيد، لأن المسؤولين البريطانيين يدركون جيداً أن اقتصاد القبائل العمانية في الداخل يعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير التمور والرمان، وقد أدت هذه الإجراءات إلى نشوء أزمة مالية لدى الإمامة[٦٨].

على الرغم من هذه الأزمة التي عانت منها الإمامة إلا أن قواتها استطاعت أن تستولي على الرستاق [٦٩]. بذلك توطد نفوذها على المرتفعات الجبلية المطلة على الساحل الذي يسيطر عليه السلطان [٧٠].

كما عانت الإمامة الإباضية من تدهور الأوضاع العامة في منطقة الخليج العربي عامة وبحر العرب نتيجة للحرب العالمية الأولى. لذا لم تكن الموارد المالية لديها كافية لمواصلة جهودها المتواصلة لإسقاط السلطان العماني، ونتيجة لقلة الاتصالات بين موانئ عمان والمناطق الداخلية وارتفاع الأسعار أصبح وجود العملة النقدية نادراً في مناطق نفوذ الإمامة، وهذا ما دفعها إلى مصادرة أموال المؤيدين لنظام الحكم في مسقط[٧١].

أما من جانب السلطان فقد أخذت حكومته بالتدهور السريع مع انشغال بريطانيا بالحرب العالمية الأولى، وكانت خزينة السلطان خاوية، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تُمد السلطان ببعض القروض بين الفينة والأخرى[٧٢] من أجل أن يقف أمام الأخطار التي تحدق به. لذلك كان السلطان العماني مضطراً لتنفيذ كل ما تطلبه الحكومة البريطانية منه، وفي هذا قال المقيم البريطاني في الخليج العربي كوكس (Cox) إنه: "لطالما كان السلطان مديوناً للحكومة البريطانية فإنها ستكون في موقف أقوى لفرض ما تريده بالنسبة لشؤون السلطنة" [٧٣].

ومهما يكن من أمر فإن المصادر البريطانية[٧٤] تؤكد أنه منذ فشل المفاوضات التي عقدت في السيب في أيلول ١٩١٥م بين السلطنة والإمامة لم تتخذ أي خطوات أخرى في سبيل الوصول إلى اتفاق جديد بين الجانبين حتى شهر آذار ١٩١٨م إلا أن قوات الإمامة استطاعت أن تحكم سيطرتها على المناطق الداخلية في عمان، في حين كانت حكومة السلطنة تعاني من أزمة ديون بالغة، وتعاني من فساد إداري كبير.

وكانت الإمامة في عمان قد سعت خلال هذه الفترة إلى تدعيم قواتها وذلك بالاستعانة بإمام اليمن والقادة العثمانيين هناك للحصول على تعزيزات عسكرية لمواجهة سلطان مسقط وحلفائه البريطانيين، وهذا أدى إلى تدعيم قدراتهم العسكرية أمام قوات السلطان[٧٥]، لهذا تدخلت حكومة الهند البريطانية فعقدت مفاوضات بين السلطنة والإمامة لم تسفر عن شيء يذكر [٧٦].

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وأسفرت عن انتصار بريطانيا وحلفائها عملت على إنهاء النزاع بين السلطنة والإمامة، ووضعت تصوراً لسياستها العامة في عمان بعد الحرب. ترمي هذه السياسة إلى إصلاح الإدارة ، وضمان الأمن، وذلك من أجل تدعيم نفوذ السلطان الذي يعاني من ضعف شديد[٧٧].

في ٢ آذار ١٩١٩م وجه القنصل البريطاني في مسقط هاورث (Haworth) رسالة إلى الشيخ عيسى الحارثي طالب فيها الإباضيين بوقف هجماتهم على السلطنة والقبول بوساطتهم حتى لا يضطر البريطانيون إلى استخدام القوة، وإحكام الحصار الاقتصادي عليهم، وقال: "إني لأسمع في هذا الوقت ما يقال عن أنكم عازمون على مهاجمة صور، لأن هذا إن كان حقاً فسيؤدي إلى مقاومتنا مع العمانيين..، ولو أردنا ضرركم لكان من السهل علينا أن نرسل إليكم طائرة من طائراتنا، وهي أزيد من أن تكفيكم فتحطم مدنكم وتخرب حصونكم، ومن المؤكد أنكم لا تظنون أنكم تقدرون على مقاومتنا[٧٨]". ثم زاد القنصل البريطاني في استخدام لغة التهديد فقال: "لدينا خمسمائة

ألف من العساكر المدربة، وقد فرغت من أعمالها الحربية في العراق، وبضعة آلاف يكفون للاستيلاء على عمان قاطبة لو أردنا بكم سوءاً، وتعلمون أن الحاكم الذي بيده شؤون الساحل يستطيع في أي وقت فرض رسوم باهظة على البضائع الصادرة منكم والواردة إليكم، وتعلمون أن أزمة البحر بأيدينا، فإذا ناصبتمونا العداء فلن نسمح ببيع الأرز والقمح والأثواب إليكم، ولن نسمح لكم أن تصدروا تموركم، مع أن كل تجارتكم لا تجرى إلا بأيدينا." ثم طلب القنصل البريطاني من الشيخ عيسى الحارثي أن يقنع الإمام الخروصي بأهمية العودة إلى المفاوضات[٧٩].

على الرغم من كل هذه الضغوط إلا أن الإمامة الإباضية رفضت لغة التهديد التي استخدمها المسؤولون البريطانيون، بما في ذلك التهديد بالحرب المباشرة بين القوات البريطانية وقوات الإمامة، أو الحصار الاقتصادي إذا اقتضى الأمر ذلك.

## ٥. مفاوضات السيب عام ١٩١٩ م:

بعد اتصالات عديدة متبادلة بين الوكيل السياسي البريطاني وبين قادة الإمامة، والسلطان العماني تم الاتفاق على عقد اجتماع بين هذه الأطراف في السيب بتاريخ سبتمبر ١٩١٩ م، وكان هذا السلطان قد منح ذلك المسؤول البريطاني تفويضاً مطلقاً لمعالجة الوضع مع الإمامة. مثَّل الإمامة في هذه المفاوضات الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، أما السلطان العماني وحكومة الهند البريطانية فقد مثَّلهما هاورث القنصل البريطاني في مسقط[٨٠]. في بداية هذه المفاوضات اقترح هاورث أن يكون السلطان تيمور زعيماً سياسياً دنيوياً، وأن يكون الإمام الخروصي زعيماً روحياً، وأن يمثِّل الشيخُ عيسى بن صالح الحارثي السلطانَ في الداخل، وأن يصادق الإمام أو ممثلهُ على تعيين القضاة، وأن يكون هناك مجلس من كبار أعيان عمان لمساعدة السلطان، وأن يتولى هذا المجلسُ الموافقةَ على تعيين الولاة، وأن يساعدَ على الرقابة على الأموال.

كما طلب إعادة المزارع الخاصة بالسلطان العماني، التي استولت عليها قوات الإمامة عند تقدمها نحو الساحل. (٨٠)

إلا أن ممثل الإمامة أبدى تحفظاً على بعض هذه المسائل، ثم قدم مطالب الإمامة، والتي تتخلص بما يلي:

١. سحب كل القيود المفروضة على التجارة والسفر

٢. تحديد نسبة الزكاة على أن لا يتجاوز ٥ %.

٣. إطلاق سراح السجناء

وافق ممثل الإمامة في هذه المفاوضات على أن يظل الحال على ما هو عليه، فالسلطان يسيطر على المدن الساحلية، والإمامة تسيطر على المناطق الداخلية، والتزم بعدم مهاجمة مناطق نفوذ السلطان إذا ما وافق على المطالب التي تقدم بها، وانفض هذا الاجتماع من أجل التشاور لأن الحارثي ليس مفوضاً للتوقيع من قبل الإمام(٨٢).

وعلى أي حال فقد رفض الإمام الخروصي في شباط ١٩٢٠م التصديق على بنود الاتفاقية، فانتهت بذلك تلك المفاوضات رسمياً بالفشل (٨٣).

## مقتل الخروصي وانتخاب الخليلي إمامًا:

بعد انتهاء مفاوضات السيب وبينما كان زعماء الإمامة الإباضية يتشاورون حول عقد مفاوضات جديدة مع السلطان، تمّ اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي في ٢١ تموز ١٩٢٠م على يد رجل من قبيلة آل وهيبه، ولم تعرف دوافع هذا الاغتيال. إلا أن بعض المصادر تؤكد أن الخروصي كان قد سجن هذا الرجل في يوم ما (٨٤)، بينما تعزو المصادر البريطانية(٨٥) سبب القتل إلى تشدد الخروصي في جبي الزكاة ، وموقفه من إعادة الممتلكات.

لم يلبث زعماء الإمامة الإباضية في عمان أن انتخبوا واحدا منهم إماماً جديداً، فاختاروا الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي، وقد كتب الشيخ عيسى الحارثي خطاباً في ذلك إلى وينغيت (Wingate) الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، الذي خلف هاروث في منصبه، وطلب مه استئناف المفاوضات بين الجانبين بعد استقرار الأوضاع، فقال: "نفيد جنابكم أنه عندما تّم اغتيال الإمام... اجتمع رؤساء القبائل والصالحون من الناس والعلماء لانتخاب إمام جديد، وعندما شاهدوا الابتعاد عما أمر الله به والتشتت، قدَّموا الرجل العلامة محمد بن عبد الله الخليلي كإمام، وترجوا من الله كل العون. جرى حديث من جانبك بخصوص التسوية ولكن لم يتم الاتفاق عليه، ولكن يجب إعادة فتحها بعد قضاء الأعمال، إن شاء الله.[٨٦]

بهذا يتبين أن ممثل الإمامة اتفق مع القنصل البريطاني على العودة من جديد إلى طاولة المفاوضات بغية الوصول إلى تسوية، إلا أنه طلب من المسؤول البريطاني بعض الوقت حتى تستقر الأوضاع في مناطق نفوذ الإمامة، بعد أن تم انتخاب إمام جديد، وهذا يؤكد حرص زعماء الإمامة على الوصول إلى اتفاق نهائي.

**اتفاقية السيب ١٩٢٠م:**

كان من أهم ما اشترطه الوكيل السياسي البريطاني على الشيخ عيسى الحارثي ممثل الإمامة في مفاوضات السيب ١٩١٩م موافقة الإمامة على إعادة المزارع الخاصة بالسلطان العماني التي استولت عليها قوات الإمامة عند تقدمها نحو الساحل. إلا أن الإمام رفض ذلك في بداية الأمر، إلا أن إصرار القنصل البريطاني على أن العودة إلى مفاوضات السيب مرهونة بإعادة هذه المزارع[٨٧] اضطر الإمام الخليلي[٨٨] إلى الموافقة على إعادتها. جاء ذلك في رسالة[٨٩] بعث بها الشيخ عيسى الحارثي إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط جاء فيها: في الرستاق تم الاتفاق على تطبيق أحكام الله التي فرضها على المسلمين، والحمد لله تم عرض رسالتكم على

الإمام والذي يوافق – بعد مشاورة المسلمين– على إعادة المزارع احتراماً لحكومة بريطانيا العظمى.

كان السلطان تيمور بن فيصل في هذه الأثناء موجوداً في الهند في زيارة رسمية، ولهذا فما أن اتفق وينغيت مع الإمامة على العودة إلى طاولة المفاوضات حتى قام بزيارة عاجلة إلى الهند وحصل على تفويض مطلق من السلطان العماني للوصول إلى اتفاق مع الإمامة(٩٠).

في الرابع والعشرين من أيلول التقى الطرفان في السيب، وكان وفد الإمامة مؤلفاً من عشرين عالماً وشيخَ قبيلة يترأسهم في هذه المفاوضات الشيخ عيسى الحارثي. أما حكومة الهند البريطانية والسلطان العماني فيمثلهما في هذه المفاوضات وينغيت، وعدد من المستشارين البريطانيين. تمّ في بداية المفاوضات التأكد من أن الشيخ عيسى الحارثي مفوضٌ تفويضاً كاملاً للوصول إلى اتفاق مع السلطان العماني بدأت المفاوضات على هيئة عدة جلسات. تقدم ممثل الإمامة في بادئ الأمر باثني عشر مطلباً يجب أن يوافق عليها السلطان، إلا أن المسؤول البريطاني رفض معظم هذه المطالب، وعرض وينغيت مطالب السلطان. بعد يومين من المفاوضات الشاقة تم التوصل إلى ما عرف باتفاقية السيب بين الإمامة نيابة عن الشعب العماني وبين وينغيت نيابة عن السلطان العماني، وذلك ٢٥ أيلول ١٩٢٠م. تضمنت هذه الاتفاقية ثمانية بنود، أربعة منها التزمت بتنفيذها الإمامة الإباضية باسم الشعب العماني والأربعة الأخرى التزم بها وينغيت نيابة عن السلطان العماني. وقد تضمنت بنود هذه الاتفاقية ما يأتي(٩٢):

أولاً: التزامات السلطان العماني:

١ –التزمَ السلطان بتخفيض الضرائب التي تؤخذ على البضائع التي تُصَدَّر من الداخل إلى المدن الساحلية في عمان إلى ٥ %.

٢-تعهَّد السلطان بضمان حرية المرور وسلامة العمانيين، خلال تنقلاتهم وتحركاتهم بين مدن الساحل.

٣ -التزم السلطان برفع جميع القيود المفروضة على الدخول إلى مسقط أو مطرح أو أي مدن الساحل وكذلك الخروج منها.

٤-تعهَّد السلطان بعودة اللاجئين العمانيين إلى بلادهم، وبعدم منح اللجوء إلى أي مجرم يحاول الفرار من يد العدالة العمانية وأن يُسلمه إلى العمانيين ليلقى جزاءه، وأن لا يتدخل السلطان في شؤون العمانيين الداخلية.

## ثانياً: التزامات الإمامة الإباضية نيابة عن الشعب العماني:

١- التزم العمانيون بعدم مهاجمة المدن الساحلية أو التدخل في شؤون حكومة مسقط، وأن يتعايشوا مع حكومة السلطان بسلام<

٢- تعهد العمانيون بضمان الأمن وحرية التجارة والتنقل لجميع الذين يدخلون إلى عمان ويتاجرون بطريقة مشروعة.

٣- التزم العمانيون بإخراج جميع اللاجئين إليهم [من أهل مسقط]، وعدم منحهم حق اللجوء.

٤- تعهد العمانيون بتسوية مطالب حكومة السلطان تجاه التجار العمانيين وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقَّع على الاتفاقية الشيخ عيسى الحارثي، ثم الشيوخ الأربعة عشر الآخرون، ثم وقَّع عليها الإمام الخليلي في ٢٨ أيلول ١٩٢٠م، ثم أرسلت إلى السلطان تيمور الذي لا يزال في الهند فوقع على نسخة منها [٩٣].

## تحليل الاتفاقية:

تمَّ توقيع هذه الاتفاقية بعد سبع سنوات من الحرب، ونتج عن ثورة الإمامة في عمان تقسيم البلاد إلى كيانين شبه مستقلين: إمامة عمان في الداخل وسلطنة مسقط على الساحل، وعلّق وينغيت على هذه الاتفاقية بقوله:

(وصل العمانيون [الإمامة الإباضية] من وجهة نظرهم الخاصة إلى الاستقلال الكامل، وهم عملياً على حق، على الرغم من أن السلطان يمكن أن يقول بأنه ليس لديهم سوى حكومة داخلية)[٩٤].

ولكن هذه الاتفاقية لم تخل من بعض العيوب القانونية لعل من أهمها:

١- لم تحدد حدود أراضي السلطان العماني، وكذلك حدود أراضي الإمامة.

٢- لم تتطرق الاتفاقية إلى العلاقات الخارجية، فيما إذا كان للإمامة حق التمثيل الخارجي وإقامة علاقات مع الدول الأخرى.

٣- لم تبين هذه الاتفاقية طبيعة العلاقة بين الإمامة والسلطان، فيما إذا كانت علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين.

٤- يلاحظ أن معظم بنود هذه الاتفاقية خصص لتنظيم مسائل تجارية، وذلك لأن موضوع الشكل القانوني للسيادة لم يكن ذا أهمية لدى الإمامة[٩٥].

٥- لم يُشَر للإمامة الإباضية أو الإمام كممثل عن القبائل العمانية في الداخل، على الرغم من أن الشيخ عيسى الحارثي الذي مثل تلك القبائل كان مفوضاً من قبل الإمام الخليلي.

أما موقف الأطراف المشاركة في هذه الاتفاقية فإن أنصار الإمامة يرون أنها أبرمت بين حكومتي السلطان الذي يحكم الساحل، والإمام صاحب السلطة الشرعية في

الداخل[٩٦]، ويذهب بعضهم إلى أن هذه الاتفاقية أبرمت بين دولتين عمان ويمثلها الإمام، وسلطنة مسقط ويمثلها السلطان تيمور[٩٧].

أما حكومة الهند البريطانية فترى أن هذه الاتفاقية معقودة بين السلطان تيمور بن فيصل الحاكم الشرعي وبين القبائل التي تسكن بالداخل من أجل تنظيم العلاقة بينهما، وأن دور وينغيت في هذه الاتفاقية لا يعدو كونه وسيطاً وشاهداً عليها، ويؤكدون أنها لم تعقد بين حكومتين، ويستدلون على صحة هذا الرأي بأنه تم استخدام شعب عمان للتعبير عن الطرف الثاني في الاتفاقية، ولم يرد ذكر لحكومة الإمامة أو للإمام، وأن الذين وقعوا هذه الاتفاقية هم زعماء قبائل على رأسهم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وسليمان النبهاني وغيرهم [٩٨].

مهما يكن الأمر فإن هذه الاتفاقية شكلت منعطفاً تاريخياً مهماً في التاريخ العماني الحديث إذ نتج عنها وجود سلطتين محليتين لبلد واحد، وتوقفت الحروب بين السلطنة والإمامة، وحققت الثورة بعضاً من أهدافها، واستمرت الإمامة قائمة في داخل عمان، حتى ظهر النفط. وبدأت شركات النفط البريطانية تنقب عنه في منطقة الإمامة الأمر الذي نتج عنه مواجهة بين القوات البريطانية وقوات الإمامة عام ١٩٥٤م انتهت بسقوط الإمامة نهائياً عام ١٩٥٩م [٩٩].

## الخاتمة:

مما سبق نستنتج وبعد دراسة عودة الإمامة إلى عُمان، أن استياء القبائل العمانية من الهيمنة البريطانية في عمان قد بلغ ذروته في العقد الثالث من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي، لاسيما بعد أن ازدادت تدخلات الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في إدارة شؤون السلطنة العمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي ومن بعده ابنه تيمور.

وكشفت هذه الدراسة أن تجارة القبائل العمانية قد تعرضت للتدمير، وصودرت سفنها تحت ذريعة مكافحة تجارتي السلاح والرقيق. أدت هذه الأوضاع إلى تجمع زعماء القبائل الهناوية (الإباضية) وانضم إليهم بعض زعماء القبائل الغافرية (السنية) من الناقمين على السلطان، وقرروا إعادة نظام الإمامة، وتمّ ذلك بانتخاب الشيخ سالم بن راشد الخروصي إماماً لعمان في عام ١٩١٣م.

كما تكشف الدراسة أنه منذ أن قامت الإمامة في داخل عمان استطاعت خلال شهور عديدة أن تستولي على المناطق الداخلية، ولم يبق تحت سيطرة السلطان العماني إلا بعض البلدان الساحلية فقط.

كما أدركت حكومة الهند البريطانية عظم خطر الإمامة على السلطنة؛ فعملت على دعم السلطان العماني مادياً وعسكرياً، ولم تسمح لقوات الإمامة أن تستولي على مسقط ومطرح والمدن الساحلية المهمة.

وتبين من خلال هذا البحث أن المسؤولين في حكومة الهند البريطانية لم يعلنوا العداء الصريح للإمامة في عمان خشية من إعلان الإمام الخروصي الجهاد ضد قواتها، الذي ربما امتدت الدعوة إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، كالحجاز مثلاً الذي أعلن شريفه الجهاد ضد الدولة العثمانية بدعم من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، أو إلى مسلمي الهند الذين تستعمر بريطانيا بلادهم.

وهكذا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨م، وخرجت بريطانيا منتصرة تغيرت لغة خطابها إلى زعماء الإمامة في عمان، واستخدمت معهم أسلوب التهديد بالحرب والتدمير، وأوعزت إلى السلطان تيمور بن فيصل بمضاعفة رسوم الجمارك على صادرات القبائل الخاضعة للإمامة عدة مرات. حيث أدى ذلك إلى نشوء أزمة مالية بالغة لدى الإمامة الإباضية في عمان.

وتبين أنه بعد قتل الإمام الخروصي وتولي الخليلي الإمامة من بعده، وبعد أن تزايدت الضغوط البريطانية على الإمامة في الداخل وافق زعماؤها على عقد مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق يُنهي النزاع بين الجانبين. فعمل الوكيل السياسي البريطاني في مسقط على عقد اجتماع في منطقة السيب، نتج عنه اتفاقية عرفت باسم (اتفاقية السيب) وذلك في أيلول ١٩٢٠م.

وقد نتج عن اتفاقية السيب أن انفصلت عمان الداخلية بزعامة الإمام الخليلي، وبقيت بلدان الساحل تحت زعامة السلطان تيمور، وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية أوقفت النزاع بين السلطانة والإمامة إلا أنها لم تعط الإمامة أي اعتراف رسمي، ولم تبين الحدود الفاصلة بين الجانبين. مع ذلك فقد حققت الإمامة الإباضية بعضاً من أهدافها، واستمرت الإمامة قائمة في عمان حتى بدأت الشركات البريطانية تبحث عن النفط في منطقة نفوذها، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهة بينها وبين بريطانيا، سقطت الإمامة على إثرها عام ١٩٥٩م.

## الهوامش

(١) يراد بنظام الإمامة هنا هو اجتماع أتباع المذهب الإباضي ومبايعتهم لرجل منهم إماماً لهم، يتولى شؤونهم السياسية والعسكرية والدينية ويساعده عدد من الأعوان، ويكون بمثابة رئيس الدولة. انظر: محمد رشيد العقيلي، **الإباضية في عمان**، ط ١، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٤م، ص ١٢ وما بعدها؛ علي يحيى عمر، **الإباضية بين الفرق الإسلامية**، ط ٣، نشر وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م، ج٢، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٢) السيب: بلدة ساحلية تقع بين مسقط وبركا، تبعد عن مسقط حوالي ٢٧ ميل، قدَّر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة ب ١٥٠٠ نسمة. انظر: مايلز س. ب.، **الخليج بلدانه وقبائله**، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٩٤م، ص ٣٦٩، سعود بن سالم العنسي، **العادات العمانية**، ط ١، وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٩٩١ م، ص ٥٧.

(٣) الإباضية: فرقة دينية إسلامية تنسب إلى مؤسسها الأول عبد الله بن اباض، الذي ظهر في القرن الأول الهجري، السابع الميلادي، ومن معتقدات الإباضية أن المسلم لا يخرج من الإيمان إلا ويدخل في الكفر. فمن لم يكن مؤمناً كان كافراً. للتفصيل: مجموعة من الباحثين، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**، ط ٢، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٩٨٩م، ص ١٥ - ١٩.

(٤) اليعاربة: أسرة عربية حكمت عمان وجزءاً من شرق أفريقية تنتمي إلى الأزد من قحطان، أول إمام منهم ناصر بن سلطان اليعربي تولى الحكم عام ١٠٣٤ هـ/ ١٦٢٤م، وعمل على إخراج البرتغاليين من عمان. للتفصيل: حميد بن محمد بن رزيق، **الفتح المبين في سيرة السادة آلبوسعيديين**، تحقيق عبد المنعم عامر وآخرون، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٩٤م، ص ٥٣،

سرحان بن سعيد الإزكوي، **تاريخ عمان**، تحقيق عبد المجيد القيسي، ط ٢، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٦م، ص ٩٧ وما بعدها.

(٥) شركة الزيت العربية الأمريكية، **عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢ م، ص١٥ – ١٧.

(٦) شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٨.

(٧) عبد الله بن إبراهيم التركي، **فترة حكم عزان بن قيس في عمان ١٨٦٨ – ١٨٧١م**، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، عدد تموز ٢٠٠٤م، ص ٣٢٥ – ٣٤٦.

(٨) فيصل بن تركي هو ثاني أبناء تركي بن سعيد بن سلطان، عمل والياً في عهد والده وتولى الحكم بعد وفاته مباشرة عام ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٨م، وصفه السالمي بأنه أحسن إُخوته سياسة وحزماً، ووصفه لوريمر بأنه كان نزاعاً إلى الكسل والتسويف مسرفاً في نفقاته الشخصية، توفي ١٩١٣م. للتفصيل: نور الدين عبد الله بن محمد السالمي، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، د. ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، د. ت ج١، ص ٣٥٢ وما بعدها، لوريمر ، ج . ج ، **دليل الخليج**، د. ط، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، الدوحة د.ت، القسم التاريخي ،ج٢ / ٨٠٩ ، ٨١٨.

(٩) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٩٢م، ص ٢٢٠ .

(١٠) جمال زكريا قاسم، **دارسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ – ١٩١٤م** ، ط٢ دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٤م، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦.

(11) I.O.R .,R/15/6/264, Report about Background of the Meeting between P.A . and Sheikh Issa Bin Salih in Muscat before Treaty Al Seeb ,in 14 October 1920.

(١٢) هو عبد الله بن حميد السالمي، أحمد العلماء الإباضيين في عمان، كان ضرير البصر، يُسمى (أبو التاريخ العماني، ورائد العقيدة الإباضية) له كتاب تاريخي مشهور سماه (تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان) إضافة إلى مؤلفات أخرى أطلق عليه رئيس النهضة العمانية. للتفصيل: نور الدين السالمي، مصدر سابق، ص ٣/ وما بعدها، محمد شيبة السالمي، **نهضة الأعيان بحرية عمان**، د.ط، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت، ص ١١٨ – ١٣٤، روبرت جيران لاندن، **عمان منذ ١٨٥٦ مسير ومصير**، ط ٥، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٩٤م، ص ٤٨٥ .

(١٣) حسين عبيد غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية**، ط ١، دار الجديد، بيروت ، ١٩٩٧م، ص ٢٧٦.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢٧٦ .

(١٥) حمير بن ناصر النبهاني'هو زعيم بني ريام إحدى القبائل الغافرية في عمان، وتقطن في منطقة الأخضر. انظر: شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص١١١، ١٥٢ – ١٥٣، لاندن، مرجع سابق ، ص ٤٥٨ .

(١٦) تنقسم القبائل العمانية من حيث المذهب إلى قسمين: القبائل الهناوية وهي إباضية المذهب، وقبائل غافرية سنية المذهب. للتفصيل: شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٢١ – ١٣٠.

(١٧) عيسى بن صالح الحارثي هو زعيم قبيلة الحرث الهناوية في المنطقة الشرقية في عمان، المصدر نفسه، ص١٤٠،١١٦–١٤١، لاندن، مرجع سابق، ص٤٥٨ – ٤٥٩.

(18) I.O.R., L / P& S/18/B 400, Report about Situations in Muscat 1908 – 1928dated 25Aug. 1928.

(١٩) قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٦ – ٣٨٧.

(٢٠) تنوف: تقع هذه البلدة على منحدرات الجبل الأخضر في وسط عمان، وهي مقر رئيسي لقبيلة بني ريام الغافرية. للتفصيل: لاندن، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(٢١) سالم بن راشد الخروصي، ينتمي إلى قبيلة بني خروص التي أنجبت عدداً من العلماء الإباضيين، وهو أحد تلاميذ الشيخ عبد الله بن حميد السالمي، تميز بالورع والزهد، انتخب إماماً وعمره ثلاثون سنة. للتفصيل: محمد السالمي، مصدر سابق، ص ١٧٧، ١٩٧ – ١٩٩، ٣١٠.

(٢٢) غباش، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢٣) نزوى: مدينة تقع في وسط عمان، وتبعد عن مسقط ١٨٠ كم بها قلعة تاريخية تُسمى باسمها. للتفصيل: **سعود العنسي**، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٦٨.

(٢٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٨١، لاندن، مرجع سابق، ص ٤٥٩، غباش مرجع سابق، ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

(25) I .O.R., R/15/6/42, Report about Imam Tenof Revolt dated31 July 1913.

(٢٦) مطرح: تقع على الجانب الغربي من خليج يُسمى باسمها، وتبعد ميلين إلى الغرب من مسقط، وتعتبر من أهم المدن التجارية في عمان، وهي الآن امتداد لمدينة مسقط. للتفصيل: سعود العنسي، مرجع سابق، ص٥٩، لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج٤ / ١٥١١

(٢٧) مذكرة الحكومة السعودية، /٣١٩، نقلاً عن لاندن، مرجع سابق، ص٤٦١، قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٢٨) رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر ناكس I.O.R. R/15/6/42, القنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٩ شعبان ١٣٣١ هـ.

(٢٩) بوشهر: ميناء رئيسي على الخليج العربي في الجهة الشرقية منه، وسكانه خليط من العرب والفرس والأرمن، وهو الآن تابع لدولة إيران. لمزيد من التفاصيل :

I .O . R., V/23/ 217, Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian ,P. P. 584- 586 .

(٣٠) غباش، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٣١) بيت الفلج: مضيق يقع على بعد ثمانية أميال إلى الشمال من ميناء مطرح، قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٣٢) قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٣٣) أزكي: تقع وفي وسط عمان، وهي مدينة تاريخية، وكانت تُسمى جرنان، تشتهر بالزراعة. سعود العنسي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣٤) سمائل: تقع في وادٍ يُسمى باسمها، في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى وتبعد عن مسقط حوالي ٨٥ كم، وتُسمى أيضاً بالفيحاء. للتفصيل: مرجع سابق، ص٦٨.

(٣٥) جمال قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٣٦) رسالة بالعربية من السلطان فيصل بن تركي إلى الميجر نوكس I . O. R., R/15/6/42 القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٤ شعبان ١٣٣١ هـ.

(٣٧) رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر نوكس القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٢٩ شعبان ١٣٣١هـ. I.O.R O., R/15/6/ 42 .

(٣٨) كان السلطان فيصل بن تركي قد أصدر إنذاراً إلى زعماء القبائل العمانية في ٥ جمادى الآخرة من عام ١٣١٣ هـ جاء فيه: "إلى كافة من يراه وبعد، نعرفكم بأنه قد وصلنا كتاب من جناب أمير الخليج بهذا المضمون أنه نظراً إلى المصالح المهمة

لرعايا الدولة البريطانية في بلدتي مسكد (مسقط) ومطرح قد عزمت الدولة البريطانية إصدار الإنذار إلى أكابر مشايخ أهل عمان بأن فيما بعد (هكذا) مهما يقع من خصومة منهم في حق السيد فيصل لا تترك الدولة المذكورة أحداً منهم يهجم على هاتيك (هكذا) البلدتين فننذركم بهذا الاشتهار (هكذا) فإياكم بالتعدي (هكذا) على مطرح ومسكد وكفى إخباركم بذلك I .O .R., R/ 15/ 6/42 "إعلان بالعربية صادر من السلطان فيصل بن تركي مؤرخ في ٥ جمادى الآخر ١٣٣١ هـ.

(٣٩) رسالة بالعربية من نوكس القنصل البريطاني في مسقط إلى الشيخ سالم بن راشد الخروصي، مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١ هـ/١٥ آب ١٩١٣م I .O .R., R/ 15/ 6/42

(٤٠) رسالة: العربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٣٠ شوال ١٣٣١ هـ I .O .R., R/ 15/ 6/42.

(٤١) تولى تيمور بن فيصل الحكم وهو في السابعة والعشرين من العمر، وكان له نشاط ملحوظ أثناء حكم والده، تولى الحكم في ظروف بالغة الحساسية وكان يرغب في التنازل عن الحكم إلا أن حكومة الهند البريطانية وقفت ضد ذلك، حتى تم له ما أراد في عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢م . محمد السالمي، مصدر سابق، ص ٢٥٠ ، ٤٧٠، محمد مختار باشا، **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية**، ط ١، الدار العربي للموسوعات، بيروت، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م،ج ٢ ،ص ١٤٢١.

(٤٢) محمد السالمي، مصدر سابق، ص ٢٣٧ ، ٢٥٠ – ٢٥١.

(٤٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص٨٢؛ لاندن، مرجع سابق، ص ٤٦١.

(٤٤) غباش، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٤٥) بركا: تقع في ساحل منطقة الباطنة إلى الشمال الغربي من مسقط على بعد ٤٣ ميل منها، وهي ميناء مهم. لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج ١، ص ٣٣٥

(٤٦) قريات: تقع على بعد حوالي ٨٥ كم إلى الجنوب من مسقط، وتطل على ساحل خليج عمان. سعود العنسي، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٤٧) صور: إحدى المدن التجارية المهمة التي تقع على الساحل إلى الجنوب الغربي من مسقط، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مسقط. للتفصيل: مايلز، مصدر سابق، ص٣٨٤؛ مديحة أحمد درويش، **سلطنة عمان في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، ط ١، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م، ص ٢٩.

(٤٨) صحار: ميناء مهم لعمان يقع في شمال شرقي البلاد، ويبعد عن مسقط حوالي ١٥٠ ميلاً. مايلز، مصدر سابق، ص ٣٦٤- ٣٦٥.

(٤٩) الباطنة: منطقة واسعة تمتد من حدود عمان مع الإمارات العربية المتحدة حتى محافظة مسقط جنوباً وهي أكثر مناطق عمان ازدحاماً بالسكان وتقع فيها أهم المدن العمانية. سعود العنسي، مرجع سابق، ص ٦٣- ٦٤.

(50) I. .R., R/15/6/43, Telegram From P. A. in Muscat to P. R. in Aprili 1914;14

محمد عبد الله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، ط ١ المطبعة العربية، دمشق، ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣م، ص ٢١٩

(٥١) لاندن، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

(٥٢) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط ١، نشر ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م، ج٢ ،ص ٢٠٣ I.O (53).

Report of the P.A. to the P. R. about Revolt Oman Tribes dated 25 January 1915. .R., R/ 15/ 6/45 .

(٥٤) الخصوصي، مرجع سابق ج٢، ص ٢٠٣

(٥٥) البريمي: واحة تتألف من تسع قرى تقع إلى الشرق من مدينة أبو ظبي وتبعد عنها تسعين ميلاً، تسكنها قبائل النعيم وبنو ياس. شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق ص ١٩٩ وما بعدها، مايلز، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

(٥٦) الخصوصي، المرجع السابق، ج٢ ، ص ٢٠٣.

(57) I .O .R., R/ 15/ 6/45 , Telegram From P. A. to P. R., dated 12 January 1915.

(٥٨) قاسم، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(٥٩) تبين المراسلات التي جرت بين القنصل البريطاني في مسقط وزعماء الإمامة الإباضية أن القبائل العمانية لم تكن معترضة على مكافحة تجارة الرقيق، وتجارة السلاح، بل أنها طالبت بحرية الملاحة العربية في البحار، دون خضوعها لإجراءات التفتيش المختلفة، صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٢٢١. وللإطلاع على بعض من هذه المراسلات. سليمان وإبراهيم أبناء حمد الحارثي، **عمان في المحافل ا لدولية**، ط١، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٦٦م، ص ١١٩ - ١٢٧، وهذا الكتاب عبارة عن وثائق مترجمة تخص عمان.

(60) I . O .R , Lip& S/ B 398, Report about the Revolt against Sultan of Muscat in May 1913 to July 1916,
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سابق، ص ٩٣ ، قاسم، مرجع سابق ص ٣٨٩.

(٦١) لاندن ، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

(62) I .O .R . L /P&S/ 18/B 398, Report about the Revolt, OP Cit (63) Ibid.
(64) Ibid.

(٦٥) رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، I .O .R., R/ 15/ 6/45 إلى القنصل والممثل البريطاني في مسقط، مؤرخة ١٥ أيلول ١٩١٥م.

(66) I . O .R , Lip& S/ B 398, Report about the Revolt ,OP.Cit.

(٦٧) أمين سعيد، **الخليج العربي**، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص ٨٠

(٦٨) غباش ، مرجع سابق ، ص٢٨٥.

(٦٩) الرستاق: بلدة صغيرة تقع في منطقة الحجر الغربي، وتبعد عن مسقط حوالي ١٦٠ كم وتوجد بها قلعة قديمة، تُسمى عند بعض الباحثين العاصمة الدينية، لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج٦، ص٢٠١٠، سعود العنسي ، مرجع سابق، ص٦٤.

(٧٠) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مصدر سابق ، ص ٩٥ م، حمد السالمي، مصدر سابق، ص ٢٩٠ – ٢٩٣.

(٧١) السالمي، المصدر السابق، ص ٢٧٢، ٢٨٦ – ٢٨٧؛ لاندن، مرجع سابق، ص٤٦٦.

(٧٢) لاندن، المصدر السابق، ص ٤٦٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

(74) I .O .R., L/ P&S /18/B 400, Report about Political Situations in Muscat, between 1908 – 1928, dated in 25 August 1928.

(٧٥) الخصوصي، مرجع سابق، ج٢ ، ص ٢٠٦ – ٢٠٥

(76) I .O .R., L/ P&S /18/B 400, Report about Political Situations...,OP.Cit .

(٧٧) غباش، مرجع سابق، ص٢٨٦.

(78) I .O .R, R /15/6/ 254, Strong Letter from P.A. to Sheikh Eissa Ben Salih, in 2 March 1919.

(79) Ibid.

(80) I .O . R. R/ 15/6 /233, Report of the P.A. to the P. R. about aut Lines of Sheikh Salih Bin Ali AL Harissy and Son Policy, in 14 April 1930.

(81) Ibid.

(82) Ibid.

(83) Ibid.

(٨٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٩٧، وقد ذكر محمد السالمي أن الرجل الذي قتل الإمام الخروصي كان مطلوباً للعدالة. مصدر سابق، ص٣١١.

(85) I.O.R,R/15/6/204,Telgram About Assassination of Al Imam Salem, in 23 July 1920.

(٨٦) رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي I.O.R,R/15/6/204 إلى وينغيت الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٦ ذو القعدة ١٣٣٧ هـ / ٣آب ١٩٢٠م.

(87) I.O.R .,R/15/6/204, Report about of the Situation in Oman inside after Assignation of Al Imam No dadat.

(٨٨) فقدت الإمامة الإباضية في تلك الفترة عدداً من زعمائها في مقدمتهم الإمام سالم بن راشد الخروصي، وكذلك الشيخ حميد بن ناصر النبهاني، ومرّت الإمامة بمرحلة من الضعف، وأبدى عدد من زعماء القبائل الإباضية الرغبة في الدخول في تبعية السلطان بعد زيادة معاناتهم من الضرائب الباهظة المفروضة على منتجاتهم. انظر: محمد السالمي، مصدر سابق، ص ٢٨٢، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٠، الخصوصي، مرجع سابق ، ج٢، ص ٢٠٠.

(89) I.O.R R/15/6/204, Telegrams about the improving of Talkings between Oman Tribes in August and September1920. (90) I.O.R,R/15/6/52, Translation of a letter from Sultan of Muscat to P.A. Wingate in 10 Al hijjah 1338 ,September 1920.

(91) I.O.R .,R/15/6/204, Report about of the Meeting …Op. Cit.

(92) I.O.R ., R/15/6/204 ,a Copy of Al Seebe Treaty for Omans.

(93) Ibid.

(٩٤) غباش، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٩٥) العقاد، مرجع سابق، ص ٢٢٤، غباش، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٩٦) الخصوصي، مرجع سابق، ج٢، ص ٢١١.

(٩٧) عمان في المحافل الدولية، مصدر سابق، ص١٣٣، اللجنة الخماسية لتقصي الحقائق في عمان عام ١٩٦٤م، قضية عمان في الأمم المتحدة، ترجمة محمد أمين عبد الله، د. ط، دار الهنا، القاهرة، د . ت ،ص ١٠٩.

(98) Kell, j .B , Aprevalence of furies: Tribes Politics and Religion in Oman and Trucial Coast in the Arabian Peninsula, Society and Politics,London,1970, P.120-123.

العقاد، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٩٩) غباش، مرجع سابق، ص ٣١٣ – ٣١٥.

## المصادر والمراجع

أولاً: وثائق عربية من أرشيف مكتب سجلات الهند في لندن:

India Office Record ( I.O.R.)

١- I .O .R., R/ 15/ 6/42,

إعلان بالعربية صادر من السلطان فيصل بن تركي مؤرخ في ٥ جمادى الآخر ١٣٣١ هـ.

2- I . O. R., /15/6/42.

رسالة بالعربية من السلطان فيصل بن تركي إلى الميجر نوكس القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٤ شعبان ١٣٣١ هـ .

3- I.O.R., R/15/6/42.

رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر نوكس القنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٩ شعبان ١٣٣١ هـ .

4- I.O.R., R/15/6/ 42.

رسالة بالعربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الميجر ناكس القنصل البريطاني في مسقط ، مؤرخة في ٢٩ شعبان ١٣٣١ هـ .

5- I .O .R., R/ 15/ 6/42.

رسالة بالعربية من ناكس القنصل البريطاني في مسقط إلى الشيخ سالم بن راشد الخروصي، مؤرخة في ١١ رمضان ١٣٣١ هـ/ ١٥ آب ١٩١٣م.

6- I .O .R., R/ 15/ 6/42 .

رسالة العربية من الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى القنصل البريطاني في مسقط، مؤرخة في ٣٠ شوال ١٣٣١ هـ .

7- I.O.R .,R/15/6/204.

رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى وينغيت الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط مؤرخة في ٦ ذو القعدة ١٣٣٧ هـ/ ٣ آب ١٩٢٠م.

8- I .O .R., R/ 15/ 6/45 .

رسالة بالعربية من الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى القنصل والممثل البريطاني في مسقط، مؤرخة ١٥ سبتمبر ١٩١٥م.

ثانياً: وثائق انجليزية من أرشيف مكتب سجلات الهند في لندن:

(I.O.R.) India Office Record

9- I.O.R .,R/15/6/264, Report about Background of the Meeting between P.A . and Shaikh Issa Bin Salih in Muscat before Treaty Al Seeb ,in 14 October1920.

10- I.O.R., L / P& S/18/B 400, Report about Situations in Muscat 1908 – 1928, dated 25Aug. 1928 .

11- I .O.R., R/15/6/42, Report about Imam Tenof Revolt dated 31 July 1913.

12- I.O . R., R/15/6/43, Telegram From P. A. in Muscat to P.R. in 14 April 1914.

13- I .O .R., R/ 15/ 6/45 , Telegram From P. A. to P. R.,dated 12 January 1915.

14- I .O .R., R/ 15/ 6/45, Report of the P.A. to the Revolt Oman 14 Tribes dated 25 January 1915.

15- I . O .R , Lip& S/ B 398, Report about the Revolt against Sultan of Muscat in May 1913 to July 1916 .

16- I .O .R., L/ P&S /18/B 400, Report about Political Situations in Muscat, between 1908 – 1928, dated in 25 August 1928 .

17- I .O .R, R /15/6/ 254, Strong Letter from P.A. to Sheikh Eissa Ben Salih, in 2 March 1919.

18- I .O . R. R/ 15/6 /233, Report of the P.A. to the P. R. about aut Lines of Sheikh Salih Bin Ali AL Harissy and Son Policy, in 14 April 1930.

19- I.O.R,R/15/6/204,Telgram About Assassination of Al Imam Salem, in 23 July 1920.

20- I.O.R R/15/6/204, Telegrams about the improving of Talkings between Oman Tribes in August and Septe.

21- I.O.R,R/15/6/52 , Translation of a letter from Sultan of Muscat to P.A. Wingate in 10 Dhu Al hijjah 1338 ,8 September 1920 .

22- I .O . R., V/23/ 217, Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian .

23- I.O.R .,R/15/6/204, Report about of the Situation in Oman inside after Assination of Al Imam No dadat.

24- I.O.R ., R/15/6/204 ,a Copy of Al Seebe Treaty for Oman's .

ثالثاً: مصادر ومراجع عربية ومعربة:

١. أمين سعيد، الخليج العربي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٢. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط ١، نشر ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨م.

٣. جمال قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ – ١٩١٤م، ط ٢، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٤م.

٤. حسين عبيد غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية، ط ١، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧م.

٥. حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر وآخر، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٩٤م.

٦. روبرت جيران لاندن، عمان منذ ١٨٥٦ مسير ومصير، ط ٥، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٩٤م.

٧. سرحان بن سعيد الأزكوري، تاريخ عمان، تحقيق عبد المجيد القيسي ، ط ٢، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٦م.

٨. سعود بن سالم العنسي، العادات العمانية، ط ١، وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٩٩١م.

٩. سليمان وإبراهيم أبناء حمد الحارثي، عمان في المحافل الدولية، ط ١، دار اليقظة العربية، للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م.

١٠. شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ط ١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٢م.

١١. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.

١٢. عبد الله بن إبراهيم التركي، فترة حكم عزان بن قيس في عمان ١٨٦٨ – ١٨٧١م، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، عدد تموز ٢٠٠٤م.

١٣. علي يحيى عمر، الإباضية بين الفرق الإسلامية، ط ٣، نشر وزارة التراث القومي في عمان، مسقط، ١٩٩٤م.

١٤. اللجنة الخماسية لتقصي الحقائق في عمان عام ١٩٦٤م ، قضية عمان في الأمم المتحدة، ترجمة محمد أمين عبد الله ، د .ط ،دار الهنا ، القاهرة، د . ت.

١٥. لوريمر، ج . ج، دليل الخليج، د. ط، ترجمة ونشر ديوان أمير قطر، الدوحة د.ت.

١٦. مايلز س. ب. ، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط ٤، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.

١٧. مجموعة من الباحثين، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ط ٢، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ١٩٨٩م.

١٨٧. محمد رشيد العقيلي، الإباضية في عمان، ط١، نشر وزارة التراث القومي الثقافة في عمان، مسقط، ١٩٨٤م .

١٩. محمد شيبة السالمي، نهضة الأعيان بحرية عمان، د.ط، دار الكتـاب العربـي، القاهرة، د.ت.

٢٠. محمد عبد الله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، ط١، المطبعة العربية، دمشق، ١٩٦٣م .

٢١. محمد مختار باشا، التوفيقات الإلهامية في مقارنة التـواريخ الهجريـة بالـسنين الأفرنكية والقبطية، ط ١، الدار العربي للموسوعات، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٢. مديحة أحمد درويش، سلطنة عمان في القرنيين الثامن عشر والتاسع عـشر، ط ١، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢م .

٢٣. نور الدين عبد الله بن محمد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهـل عمـان، د. ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي، مسقط، د. ت.

رابعاً: مراجع أجنبية:

1- Kelly, j .B , A prevalence of furies: Tribes Politics and Religion in Oman and Trucial coast in the Arabian Peninsula , Society and Politics,Londin,1970 .

*الاختصارات المستخدمة في الوثائق الإنجليزية:

P.A. الوكيل السياسي البريطاني في مسقط political Agent

P.R. المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي political Resident